

### باب الاسر والاهواء

( تعدد زوجات النبي صلى الله عليه وسلم )

(١) معطفي أفندي رشدي المورلي بالزقازيق : ما هي الحكمة في تعدد زوجات النبي صلى الله عليه وسلم أكثر مما أباحه القرآن الشريف لاسر المؤمنين وهو التزوج بأربع فما دونها وتمين الواحدة عند خوف الخروج عن العدل ؟

(ج) إن الحكمة العامة في الزيادة على الواحدة في سن الكهولة والقيام بأعباء الرسالة والاشتغال بسياسة البشر ومدافعة المعتدين دون سن الشباب وراحة البال في السياسة الرشيدة . فاما خديجة وهي الزوج الأولى فالحكمة في اختيارها ورايتها الفطرية معروفة وليست من موضوع السؤال . وقد عقدت بعد وفاتها على سودة بنت زمرة وكان توفي زوجها بعد الرجوع من هجرة الحبشة الثانية . والحكمة في اختيارها أنها من المؤمنات المهاجرات الهاجرات لأهل من خوف القنص ولوحظت إلى أهلها بعد وفاة زوجها ( وكان ابن عمها ) لمذبوها وقتلها فكفلها عليه الصلاة والسلام وكافأها بهذه المنة العظمى . ثم بعد شهر عقدت على عائشة بنت الصديق والحكمة في ذلك كالحكمة في التزوج بحفصة بنت عمر بعد وفاة زوجها خنيس بن حذافة بيدر وهي أكرام صاحبيه ووزيره أبي بكر وعمر ( رضي الله عنهما ) وأقرار عينهما بهذا الشرف العظيم . وأما التزوج بزینب بنت جحش فالحكمة فيه تملو كل حكمة وهي إبطال تلك البدع الجاهلية التي كانت لا حجة بيدعة النبي كتحريم التزوج بزوجة الميت بعد موته غير ذلك . وقد نشر في المجلد الثالث من المنار مقالان في هدي المسئلة أحدهما للأستاذ الامام فليراجهنما

السائل هناك . ويقرب من هذه الحكمة المحكمة في التزوج بجويرة وهي برة بنت الحارث سيد قومه بني المصطلق فقد كان المسلمون أسروا من قومها مئتي بيت بالنساء والذراري فأراد عليه الصلاة والسلام أن يعتق المسلمون هؤلاء الأسمري فتزوج بسيدتهم فقال الصحابة عليهم الراضون أجهار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينبغي أسرهم واعتقوهم فأسلم بنو المصطلق لذلك أجمعون وصاروا عوناً للمسلمين بعد أن كانوا محاربين لهم وعوناً عليهم وكان لذلك أثر حسن في سائر العرب

وقبل ذلك تزوج عليه السلام بزینب بنت خزيمه بعد قتل زوجها عبدالله بن جحش بأحد وحكمته في ذلك ان هذه المرأة كانت من فضليات النساء في الجاهلية حتى كانوا يدعونها أم المساكين لبرها بهم وعنايتها بشأنهم فكافأها عليه التحية والسلام على فضاءها بعد مصابها بزوجها بذلك فلم يدعها أرملة تقاسي الذل الذي كانت تحير منه الناس وقدمات في حياته . وتزوج بعدها أم سلمة (واسمها هند) وكانت هي وزوجها (عبدالله أبو سلمة بن أسد بن عمه الرسول برة بنت عبد المطلب وأخوه من الرضاعة) أول من هاجر الى الحبشة وكانت تحب زوجها وتجاهه حتى إن أبا بكر وعمر خطباها بعد وفاته فلم تقبل . ولما قال لها النبي صلى الله عليه وسلم « سبي الله ان يؤجرك في مصيبتك ويخلفك خيراً » قالت : ومن يكن خيراً من أبي سلمة : فمن هنا يعلم السائل وغيره مقدار مصاب هذه المرأة الفاضلة بزوجها وقد رأى عليه الصلاة والسلام أنه لا عزاء لها عنده الا به خطبها فاعتذرت بأنها مُسِنَّة وام أيتام فأحسن عليه السلام الجواب — وما كان الا محسناً — وتزوج بها . وظاهر ان ذلك الزواج ليس لاجل التمتع المباح له وانما كان لفضليها الذي يعرفه التأمل بجودة رأيها يوم الحديبية وتمزيقها كما تقدم

واما زواجه بأم حبيبة رملة بنت أبي سفيان بن حرب فلعل حكمته لا تخفى على انسان عرف سيرتها الشخصية وعرف عداوة قومها في الجاهلية والإسلام لبني هاشم . ورغبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تأليف قلوبهم . كانت رملة عند عيد الله بن جحش وهاجرت معه الى الحبشة الهجرة الثانية فتتصر هناك وثبتت هي على الاسلام فانظر الى اسلام امرأة يكافح أبوها بقومه النبي ويتتصر زوجها وهي معه في هجرة معروف سبها . أمن الحكمة ان تضيق هذه المؤمنة الموقنة بين فتنتين ؟ أم من الحكمة ان يكفلها من تصاح له وهو أصلح لها ؟

كذلك تظاهر الحكمة في زواج صفية بنت حنن بن أخطب سيد بني النضير وقد قتل أبوها مع بني قريظة وقتل زوجها يوم خيبر . وكان أخذها دية الكافي من

سبي خير فقال الصحابة يا رسول الله أما سيده بني قريظة والنضير لا تصلح إلا لك فاستعصم  
 رأيهم وأبي ان تذل هذه السيدة بأن تكون أسيرة عند من تراه دونها فاصطفاها  
 وأعتقها وتزوج بها ووصل سببه بني إسرائيل وهو الذي كان ينزل الناس منازلهم  
 وآخر أزواجه ميمونة بنت الحارث الهلالية (وكان اسمها برّة فيماها ميمونة)  
 والذي زوجها منه هو عمه العباس (رضي الله عنه) وكانت جملة أمرها إليه بعد وفاة  
 زوجها الثاني أبي رهم بن عبد العزى وهي خالة عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد فلا  
 أدري هل كانت الحكمة في تزوجها تشعب قرابتها في بني هاشم وبني مخزوم أم غير ذلك  
 وجهلة الحكمة في الجواب أنه صلى الله عليه وسلم راعي المصلحة في اختيار كل  
 زوج من أزواجه (عليه السلام) في التشريع والتأديب فحذب إليه كبار القبائل  
 بمصاهرتهم وعلم أتباعه احترام النساء وأكرام كرائمهن وقرر الأحكام بذلك وترك من  
 بعده تسع أمهات للمؤمنين يهتدون بسنة نبيهم من الأحكام ما يابىق بهم مما ينبغي أن  
 يتأمنوا من النساء دون الرجال ولو ترك واحدة فقط لما كانت تعني في الأمة غناء التسع .  
 ولو كان عليه السلام أراد بتعدد الزواج ما يريد الملوك والأمراء من التمتع بالحلال  
 فقط لاختار حسان الأبقار على أولئك الثيبات المكتهلات كما قال لمن استشاره في الزواج  
 بأرملة « هلا بكرأ تلاعها وتلاعك » هذا ما ظهر لنا في حكمة التعدد وان أسرار سيرته  
 صلى الله عليه وآله وسلم أعلى من تحيط بها كلها أفكار مثلنا .

### ﴿ ترك الملوك والأمراء فريضة الحج ﴾

(س ٢) ١ - ع بالأزم: « من المعلوم أن الحج لبيت الله الحرام فريضة عينية على  
 كل مسلم استطاع إليه سبيلا وبديهي ان أمراء المسلمين وحكامهم هم أفدر على  
 الاستطاعة فلم لا يحجون وهل هناك مانع شرعي أو ما يوجب سقوطه عنهم سيما وقد مضى  
 نحو الثلاثة قرون ولم نسمع بملك منهم حج أو اعتمر أفيدونا الجواب واكرم الأجر والنواب  
 (ج) لانهم لا أحد منهم عذراً في ترك هذا الركن الديني العظيم وقد كنا شددنا  
 التنكير في هذه المسئلة في الصفحة ٣٨٦ من منار السنة الأولى . وأنا نرى العقلاء منا  
 صاروا يلهجون بهذه المسئلة ويقولون ما بال بعض ملوكنا وأمراءنا كشاه المعجم و خديو  
 مصر يذهبون إلى أوروبا مرة بعد المرة ولا يذهبون إلى مكة المكرمة فإذا كان الساطان  
 عبد الحميد يخاف على نفسه من قومه الترك أو من الأرمين (دون سواهم من رعيتهم) إذا خرج  
 حاجاً لأنه لا يتيسر له من الاحتياط في السفر ما يتيسر له في قصره . وإذا كان

ساطان المغرب الاقصى وأمنير الانمان يخافان على بلادها من الفتن أو اقامة غيرها في مكانهما اذا خرجا من بلادها فبال غيرهم ممن لا يخشى على نفسه ولا على بلاده لا يحج . نعم ان الحج مفروض على التراخي فلا يسترض على شخص بعينه أنه لم يحج لجواز أن يكون لم يؤخر الحج الا وهو عازم عليه ولكن يظهر من حال ملوكنا و امرائنا الحاضرين أن سيكونون كمن سبقهم من عدة قرون . ويعتقد المشتغلون بالسياسة أن السلطان عبد الحميد لا يرضيه أن يحج شاه المعجم ولا أمير مصر وأنه يمنعهما اذا ارادا ذلك ما استطاع وكذلك ساطان مراکش لانه يخاف أن يعملوا في البلاد المقدسة عملاً سياسياً كتحويل الخلافة الى أنفسهم فهذا كل ما نعلمه في اعتذار المعتذرين والله أعلم بالسرائر . أما الفوائد التي تكون من حج الامراء والسلاطين لانفسهم وللمسلمين فهي كبيرة جداً فان الاجتماع في تلك البقاع المقدسة هو خير سبيل في تعارفهم وتحالفهم على ما فيه مصلحة الملة والامة مع بقاء كل منهم في امارته او سلطنته . ونعيد ما قلناه في المنار من خمس سنين وهو انه لو كان لعواهل أوروبا وقيصرتهم وملوكهم مثل هذا المجتمع العظيم لما تركوا الاختلاف اليه

( اختلاف الشريعة باختلاف الزمان والمكان )

( س ٣ ) م . ر . ه . بمدرسة الحقوق بمصر : يقول ارباب الشرائع والفوائين انه يجب في تحقيق عدالتها أن تكون موافقة لاخلاق الامة وعاداتهم وطبائعهم ودرجة تربياتهم واقاليمهم واحوالهم المعاشية والاقتصادية فاذا كان الامر كذلك فلم لم نشاهد سوى قانون واحد لدى الامة الاسلامية ( الشريعة القراء ) مع أنه يوجد اختلاف عظيم بين تلك البلاد في العادات والاخلاق والاقليم ؟

( ج ) ان علماء الحقوق والقوانين الوضعية انما يضعون قوانينهم لاهل السياسة وهم انما يهتمهم من رعاياهم بحياة الاموال والامن من الخروج عليهم لاسيما اذا كانوا من غير جنسهم وما يساعد على ذلك من منع التمدي . فواضع القانون يحترم عادات كل قوم وان كانت ضارة كالسكر والزنا ويخص أحكامه بحفظ النظام فيها ومنع التمدي . واما الشريعة الالهية فاصلاح الاخلاق وانعادات فيها مقصود بذاته واساس هذه الشريعة درء الفساد وحفظ المصالح سواء كان ذلك في الافراد أو الجماعات وما بينهم من الروابط والصلات . وقد وضع الاسلام على هذا الاساس اصولاً عامة الاحكام لاختلف باختلاف الزمان والمكان كالمساواة في الحقوق وإقامة القسط . ولو على أنفسكم أو والوالدين والأقربين . . . وكون ردة الفساد مقدماً على جلب المصالح . وارتكاب أخف

الضررين، وجعل العينة على المدعي وهي كل ما يتبين به الحق، وجعل الحاكم مستقلاً  
مجتهداً يستنبط الأحكام مع فرض الاستشارة عليه، إلى غير ذلك من الأصول العادلة  
وبعد هذا كله جعلت العرف محكماً كوضع الشرع ليراعي فيها مختلف من أحوال البلاد  
والمباد التي لا تخل بمقاصد الشريعة والدين في التهذيب وتقريب الشعوب بعضها من  
بعض لتكون الأمم كلها أمة واحدة

لهذا الذي أجهلناه لم نلزم الشريعة الإسلامية أتباعها بالتزام جزئيات الأحكام التي  
صدرت في عهد التشريع كما هي بدون مراعاة أساس دره المفسد وحفظ المصالح وقد  
تقدمت الأدلة على هذا في مقالاته ومحاورات المصلح والمقلد، فليراجعها السائل في  
أواخر المجلد الثالث وأوائل الرابع من المنار، ومنها يعلم أن هذا الوضع من أسباب جعل  
الشريعة خاتمة الشرائع ونبيها صلى الله عليه وآله وسلم خاتم النبيين كما بيناه مراراً بالتوضيح  
(طهارة السيرتو أو الكحول)

(س ٤) علي أفندي حسني بكرك السويش: قد الجأت حالة الوقت إلى (السيرتو)  
في إزالة ما على الملابس والطرايش من الوسخ والدهن وقد تردد الناس في طهارته ونجاسته  
لشك في أصله فإن كان نجساً فهل تطهر الطرايش المنظفة به بجمرة النار عند كفا  
أو بكونه سريع الطيران كما يقال؟

(ج) قد أثبتنا من قبل طهارة الكحول بأنواعه في المنار بالأدلة بل هو أقوى  
المطهرات على أنه سريع الطيران ولو لم يمرض الثوب على حرارة النار، والنول  
نجاسته ونجيسه تشديد سني على فلسفة غير صحيحة [راجع ص ٥٠٠ م ٤]



### الاجتماع السابع لجمعية أم القرى

(في مكة المكرمة يوم الاربعاء الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣١٦)  
في صباح اليوم المذكور انتظمت الجمعية وقري الضبط السابق حسب القاعدة المرعية  
قال (الاستاذ الرئيس) مخاطباً السيد القرآني ان الجمعية تنتظر منك فوق  
همتك في عقدها وقيامك بمهمتها التحريرية ان تفيدها ايضاً وأبك الذي في سبب  
الفتور المبحوث فيه وذلك بعد ان تقررها بمجل الآراء التي اوردها الاخوان  
الكرام اذا اخطت بها علماً، كرراً بالسمع والكتابة والتهزئة والمزاجمة فأت اجتماعنا